موقف الولاة والعلماء والأعيان والإقطاعيين في فلسطين من المشروع الصهيوني (1856-1914)

مراجعة: عاصم الشهابي

الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت (2012)، (564 صفحة)

تأليف: نائلة الوعري

صدر حديثاً كتاب بعنوان موقف الولاة والعلماء والأعيان والإقطاعيين في فلسطين من المشروع الصهيوني خلال الفترة 1856-1914، عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر. والكتاب من تأليف الدكتورة الباحثة نائلة الوعري، وهو يمثل أطروحة الباحثة التي نالت عليها درجة الدكتوراة من الجامعة اللبنانية، بإشراف المؤرخ اللبناني الأستاذ الدكتور حسان الحلاق.

كتب الأستاذ الحلاق، في مقدمة الكتاب، كلمات معبرة مخاطباً كل عربي يعرف القراءة والكتابة، قائلاً: أتمنى من «أمة اقرأ» أن تقرأ التاريخ، وتستفيد منه، لئلا يضيع منا التاريخ والحاضر والمستقبل. والحقيقة الساطعة تظهر لمن يقرأ هذا الكتاب، أن مجمل وقائع الكتاب التاريخية يمكن أن تنطبق أيضاً على حاضرنا ومواقفنا السياسية تجاه ما يحدث فيما تبقى من فلسطين. ومما يؤسف له أن معظم هذه الأحداث يعاد تكرارها مرة ثانية وثالثة دون أن نتعلم منها أن نكون حذرين من شبكات الغدر والاحتيال ومن نسيج المؤمرات التي تهدف إلى سلب ما تبقى من الأراضي الفلسطينية واستيطانها، وطرد سكانها الأصليين العرب. وبالتأكيد يتألم ضمير كل عربي واعٍ وقلبه، من أن معظم الشعوب العربية، وخاصة المسؤولين منهم، لم يتعلموا شيئاً من دروس التاريخ، ولم يأخذوا العبرة من السياسات والأحداث التي مرت بها بلادهم في الماضي القريب، وهي السياسات والأحداث نفسها التي لا تزال تتكرر في أيامنا الحالية دون أن نستطيع وقف تنفيذها. وهذا يؤكد أن الغالبية لا تقرأ تاريخنا أو تقرؤه بصورة عاجلة دون تدقيق وتمحيص. ومن هنا قامت المؤلفة بوضع هذا الكتاب أمام القارئ العربي، ليعرف أن أرض فلسطين لم تسرق من العرب بين عشية وضحاها، وإنما انتزعت بالتدريج، وقطعة بعد أخرى من خلال اتفاقيات سياسية مشبوهة ومشاريع خفية وصفقات شراء أراضٍ بالتزوير والاحتيال. وفيما يلي نستعرض أهم موضوعات الكتاب:

مضمون الكتاب

يحتوي الكتاب على معلومات تاريخية قيمة موثقة بمئات المراجع العثمانية والأجنبية، التي قامت المؤلفة بفحصها بدقة وبراعة لمعرفة خفاياها، وتوضيح أهدافها الرامية لاحتلال فلسطين، وإقامة دولة لليهود فيها. وتمتد أحداث الكتاب التاريخية خلال فترة زمنية تصل إلى ستين عاماً (1856-1914). وقد أبدعت المؤلفة بمتابعة المسلسل التاريخي لأحداث أظهرت، بصورة واضحة، كيف بدأ المشروع الصهيوني المنظم منذ منتصف القرن التاسع عشر يخطط للاستيطان في فلسطين، وكيف عمل بكافة الوسائل المتاحة والخفية لسلب الأراضي الفلسطينية من أصحابها، وطرد سكانها إلى المجهول. وقد تمّ معظم هذه الأحداث بمساعدة عدد من الدول الأوروبية التي كانت تضغط على أولي الأمر العثمانيين في أثناء ولايتهم على بلاد الشام.

اجتهدت الدكتورة الوعري، فقسّمت الكتاب إلى خمسة فصول رئيسة، شمل الفصل الأول الجذور الأولى للمشروع الصهيوني خلال السنوات 1831-1986، وشمل الفصل الثاني موقف السدة السلطنية العثمانية (الولاة) من المشروع الصهيوني، وشمل الفصل الثالث دراسة موقف العلماء المسلمين من المشروع الصهيوني خلال الفترة 1856-1914، وأما الفصل الرابع فدرس موقف الأعيان العرب من المشروع الصهيوني في أثناء الفترة نفسها، وجاء الفصل الخامس كخاتمة يبحث موقف الإقطاعيين العرب تجاه المشروع الصهيوني.

ويظهر من محتوى الكتاب أن الباحثة صرفت عدة سنوات من البحث والتنقيب في مراكز الأرشيف والمخطوطات: العثماني والبريطاني والفلسطيني والعربي، والصحف العربية، وخاصة مركز المخطوطات في الجامعة الأردنية، حيث اطلعت على سجلات المحاكم الشرعية الموجودة فيه لكل من مدن القدس وحيفا ونابلس ويافا، ونتيجة هذا الجهد الكبير استطاعت الوعري الحصول على معلومات نادرة لم يسبق أن نشرت حول موضوع الكتاب.

موقف الدولة العثمانية ودورها

بينت المؤلفة بوضوح في بحثها أن الحكومة العثمانية كانت على دراية تامة ودرجة عالية من الإدراك بخفايا أهداف المؤسسات الصهيونية والمسيحية الأجنبية وخطرها على مستقبل فلسطين والأماكن المقدسة فيها، وخاصة في القدس الشريف. لذلك أصدرت الكثير من القوانين والفرمانات والإجراءات التي نظمت تملك الأجانب الأملاك والأراضي في فلسطين، وذلك في محاولة منها للسيطرة على زحف المؤسسات الصهيونية في بناء مشروعها الاستعماري الاستيطاني في فلسطين. كما قامت الدولة العثمانية بمساعدة الأهالي في التمسك بأراضيهم، ومنع بيعها إلى السماسرة والعملاء، ونظمت جباية الضرائب وتقسيم المتراكم منها على الفلاحين، وعملت على توفير الأمن والاستقرار لمنع هجرة أصحاب الأراضي. ومن المهم الإشارة هنا إلى أنه تم إصدار نظام الجفتلك الذي يسمح للدولة العثمانية أن تسجل الأراضي المستهدفة للشراء من الحركة الصهيونية باسم السلطان، وتركها بيد المزراعين مقابل دفع رسوم رمزية.

ويظهر أن الظروف الاقتصادية والعسكرية الصعبة التي أحاطت بحكم السلطان عبد الحميد الثاني، لم تساعد على وقف نفوذ الحركة الصهيونية أو منع استملاك الأراضي في فلسطين، كما أن عدم قدرة الدولة العثمانية على صد الجيوش الروسية على حدودها الشمالية أضعف موقفها، وجعلها تتهاون في إعطاء التصاريح المحدودة لإقامة المشروعات الاستيطانية للأجانب اليهود. وتشير الأحداث أن الدولة العثمانية حاولت أيضاً العمل بسياسة المهادنة والمراوغة وكسب الوقت لتستطيع تقوية جبهتها الداخلية وجيشها لصد الضغوط عليها للاستسلام إلى مخططات الدول العظمى والحركة الصهيونية.

ومما يذكر هنا أن الدولة العثمانية بدأت منذ 1856 بإصدار مراسيم وقرارات تؤكد على المساواة بين المسلمين وغير المسلمين، وهذا التطور ساهم على انتشار التسامح مع الطوائف غير المسلمة، ولكنه أيضاً ساعد الحركات الصهيونية والتبشيرية على حرية العمل أكثر في الأراضي المقدسة (**الخلافة العثمانية، التحديث والحداثة في القرن التاسع عشر**، تأليف إلبر أورطايلي، الناشر: دار قدموس، دمشق، 2007).

ومما يؤكد أسلوب المراوغة والاحتيال الذي حكم العلاقات العثمانية-اليهودية خلال تلك الفترة، بينت المؤلفة أنه خلال فترة حكم السلطان

عبد العزيز تمت الموافقة لليهودي الفرنسي شارل نيتر (1870) على استئجار قطعة أرض مساحتها 2600 دونم من أراضي قرية يازور القريبة من يافا، لإقامة مدرسة زراعية لليهود والعرب، ولكن المدرسة سرعان ما تحولت إلى أول مستوطنة صهيونية في الساحل الفلسطيني، وأخذت تتوسع على حساب الأراضي العربية المحيطة بها. كما استطاعت عدة شخصيات يهودية أجنبية الحصول على موافقات من السلطات العثمانية على شراء عدة قطع من الأراضي الفلسطينية لإقامة مستعمرات يهودية عليها، ومنها شراء 14000 دونم من أراضي قرية الشجرة التابعة لقضاء طبريا.

وفي المحصلة، كانت سياسة الدولة العثمانية تجاه المشروع الصهيوني متشددة أحياناً وتعتمد على موقف الحاكم المحلي العثماني، كما حدث مع متصرف القدس عبد الرؤوف باشا (1877-1889)، الذي بذل جهوداً كبيرة لمنع شراء اليهود أراضي في القدس، وأحياناً متساهلة عندما قام خلفه رشاد باشا (1889-1890) بتسهيل معاملات شراء الأراضي لليهود، مما أثار سكان القدس، فطالبوا الحكومة المركزية في إسطنبول بالتدخل لمنع بيع العقارات والأراضي لليهود، وهذا ما حدث لفترة قصيرة بأمر الباب العالي.

السلطان عبد الحميد الثاني
(1876-1908)

نجح زعيم الحركة الصهيونية هرتزل في الاجتماع أخيراً مع السلطان عبد الحميد عام 1901 بعد عدة محاولات فاشلة، وعرض عليه إغراءات مالية كبيرة، وهي تسديد كافة ديون الدولة العثمانية إذا وافق على السماح لليهود بالاستيطان في الأراضي الفلسطينية، ولكن السلطان عبد الحميد رفض، وأجابه بالتالي:

لا أقدر أن أبيع ولو قدماً واحداً من البلاد، لأنها ليست لي، بل لشعبي. لقد حصل شعبي على هذه الإمبراطورية بإراقة دمائهم، وقد غذوها فيما بعد بدمائهم، وسوف نغطيها بدمائنا قبل أن نسمح لأحد باغتصابها منا... لا أستطيع أبداً أن أعطي أحداً أي جزء منها. ليحتفظ اليهود بملاييهم. فإذا قسمت الإمبراطورية فقد يحصل اليهود على فلسطين بدون مقابل، لكنها لن تقسم إلا على جثتنا، ولن نقبل بتشريحنا لأي غرض كان(ص138).

وبالرغم من موقف السلطان عبد الحميد المعارض بشدة للمشروع الصهيوني في فلسطين، فقد أشارت المؤلفة إلى أن الحركة الصهوينة تمكنت من النفاذ والتأثير على المجتمع العثماني الرسمي والشعبي لتمرير بعض مشاريعها الاستعمارية، وخاصة إقامة المستعمرات الزراعية والسكنية في فلسطين، وقد ساعدتها في ذلك الدول الأوروبية العظمى التي كانت تواصل الضغوط السياسية على الدولة العثمانية خلال الفترة 1860-1914. وذكرت المؤلفة كيف استطاع المليونير اليهودي البريطاني السير مونتفيوري الحصول على مرسوم سلطاني بشراء قطعة أرض من أجل إقامة مستشفى لمرضى الجذام، ومن ثم تم تحويل قطعة الأرض لبناء أول مستوطنة

صهيونية سكنية لا تزال تعرف باسم مونتفيوري في القدس. كما استطاعت المنظمات المسيحية التبشيرية خلال الفترة الزمنية نفسها فتح العديد من المدارس والكليات الجامعية في المدن الشامية مثل القدس ويافا وبيروت، وفي مقدمتها الكلية السورية البروتستانتية التي أصبحت فيما بعد الجامعة الأمريكية في بيروت.

والمعروف أن الحركة الصهيونية شجعت حكومة الاتحاد والترقي على خلع السلطان عبد الحميد، وتنصيب السلطان محمد رشاد مكانه، الذي حاول متابعة سياسة سلفه، بدون نجاح، بعدم الموافقة على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

موقف علماء الدين والأعيان والإقطاعيين ودورهم

بينت الباحثة في كتابها أن علماء الدين من خطباء وقضاة، وكذلك الأعيان والمثقفين والفقهاء في المقاطعات الفلسطينية، أدركوا منذ البداية خطورة المشروع الصهيوني، وقاموا بمقاومته عبر الحديث عنه في المنابر والجوامع، وبكتابة العرائض والاحتجاجات والنشر في الصحف ضد المشروع الصهيوني. وساعد العلماء والأعيان في القيام بدورهم في الحياة العامة انتشار النهضة العلمية والفكرية التي واكبت تلك الفترة. وكان موقفهم من المشروع الصهيوني على درجة عالية من الأهمية، لأنهم يمثلون أهل الرأي والمعرفة، ويستطيعون استشراف المستقبل، ولهم القدرة على متابعة التطورات السياسية والاطلاع على أدبيات الحركة الصهيونية وأفكارها، ونتائج المؤتمرات الصهيونية وتقارير القناصل والبعثات الأثرية والعلمية. ومع ذلك، أشارت المؤلفة إلى قلة الدراسات العربية الجادة التي كتبت خلال تلك الفترة الحرجة حول أهداف المشروع الصهيوني الاستعماري في فلسطين، كما بينت المؤلفة أن الشخصيات والقوى الشعبية العربية في فلسطين لم تنظم صفوفها جيداً، ولم توحد أنشطتها وخططها بالمقدار الكافي لمجابهة تغلغل الحركة الصهوينة وعملائها، ولم تستطع منع مسيرة إقامة المستوطنات في فلسطين أو تسريب صفقات بيع قطع أراضٍ زراعية هامة من عدد قليل من العملاء والسماسرة الذين خانوا وطنهم أو الذين تم الاحتيال عليهم مقابل إقراضهم المال ومن ثم شراء أراضيهم.

وكمثال للحراك الشعبي الفلسطيني، رفع العلماء والمثقفون في لواءَي عكا ونابلس عريضة شديدة اللهجة إلى السدة السلطانية (1890) إزاء ما يجري على أراضيهما من تجاوزات وتحايلات تعمل على تسريب الأراضي وإدخال المهاجرين وبناء المستوطنات اليهودية، وطالبوا أولي الأمر بمنع بيع الأراضي إلى الأجانب. وكذلك رفعت عريضة موقعة من خمسمئة شخصية مقدسية (1891) إلى السدة السلطانية، تدعو الدولة إلى ضرورة الإسراع في وقف الهجرة والاستيطان ومنع تسريب الأراضي للحركة الصهيونية. وبناءً على هذه العريضة، أصدر الباب العالي أوامره إلى حاكم القدس بضرورة منع بيع الأراضي لليهود بمن فيهم حملة الجنسية العثمانية، كما أرسلت من حيفا ٥٧ شخصية عربية فلسطينية برقية إلى والي بيروت يحتجون

فيها على بيع الحكومة الأراضي العربية في بيسان، وكان أكثر الموقعين من العرب المسيحيين تضامناً مع إخوانهم المسلمين في التصدي لعمليات بيع الأراضي وتسريبها لليهود.

وكانت الاجتماعات والمهرجانات والمسيرات الشعبية التي تعقد في المساجد والميادين العامة والمضافات والدواوين في المدن والقرى الفلسطينية من الوسائل التي عبر فيها العلماء والمثقفون والعامة الفلسطينيون عن مواقفهم المعارضة لفكرة المشروع الصهيوني حاضراً ومستقبلاً، وطالبوا بوقف الهجرة اليهودية ومنع إقامة المستعمرات وبيع الأراضي إلى الشخصيات اليهودية، ومنها بالذات مشروع المليونير اليهودي الفرنسي الأصفر الذي كان يحاول شراء أراضي الجفتلك السلطاني في حوض الحولة ومساحتها (900000) دونم، وسهل بيسان ومساحته (800000) دونم، لإقامة مستعمرات زراعية عليها، وهو ما تم لاحقاً بمساعدة والي بيروت العثماني.

وركزت المؤلفة على موقف الإقطاعيين العرب، ومن أشهرهم الأخوان سرسق من بيروت، اللذان استطاعا أولاً شراء مئات الآلاف من الدونمات الزراعية، ومنها أراضي سهل مرج ابن عامر وتضم (230000) دونم، من الدولة العثمانية عن طريق المزاد، وبتقديم الرشوة إلى والي دمشق راشد باشا (1869)، كذلك تمكن الأخوان سرسق لاحقاً من شراء قطع كبيرة من الأراضي الواقعة بين عكا وبيسان مما جعل مساحة مجمل الأراضي التي بحوزتهم تصل إلى (800000) دونم. وقد قام آل سرسق فيما بعد خلال الفترة (1901–1928) ببيع جميع ما يملكون من الأراضي الفلسطينية إلى اليهود، وكانت نتيجة بيع هذه الأراضي الزراعية تهجير سكان 28 قرية فلسطينية في عام 1948 إلى لبنان. وقام عدد آخر من الإقطاعيين اللبنانيين، ومنهم أنطوان التيان وسليم كسار عام (1878)، ببيع (100000) دونم من قرية ملبس العربية بالقرب من يافا إلى المنظمة الصهيونية التي أقامت عليها أول مستعمرة يهودية على أرض فلسطين باسم بتاح تكفا.

وعلى الجانب الآخر، اعتقد عدد قليل من الأعيان الفلسطينيين أن أفضل وسيلة لوقف نشاط الحركة الصهيونية أن يقوموا بالتعاون والتفاهم مع شخصيات يهودية من أجل تنظيم الاستيطان اليهودي في القدس وفلسطين، وإقامة مشاريع مشتركة، وأن يتعلم اليهود اللغة العربية ليندمجوا مع السكان المحليين، ولكنهم ما لبثوا أن اكتشفوا عدم احترام اليهود لأي اتفاق معهم، وأن الحركة الصهيونية أخذت تشق صف المقاومة العربية وتزيد الخلافات بين الزعامات الفلسطينية المحلية، فتحولوا مرة ثانية لمعارضة المشروع الصهيوني.

موقف الولاة في الدولة العثمانية

تشير الباحثة إلى أن القسم الأكبر من الولاة في الدولة العثمانية، وخاصة في دمشق وبيروت وصيدا والقدس، وقفوا بحزم ضد المشروع الاستعماري الصهيوني في فلسطين، كما عملوا قدر إمكانياتهم الإدارية على منع بيع الأراضي الزراعية إلى الأجانب اليهود من أجل

تنفيذ المشروعات التي تمهد لاستيطان اليهود في فلسطين. ولكن مع ذلك تمكنت شخصيات يهودية من الحصول على مساحات واسعة من الأراضي، برشوة بعض الولاة بالمال، وأحياناً باستعمال وسائل المراوغة والاحتيال، وبمساندة قناصل الدول العظمى وممثليها، وخاصة في أثناء فترة حكومة الاتحاد والترقي، مما جعل بعض الولاة مطية لمساعدة اليهود في شراء مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة التابعة للواءَي عكا ونابلس التي كانت بحوزة عائلات لبنانية من آل سرسق وتويني والريس. وقد تم شراء سهل مرج ابن عامر الذي تقارب مساحة أرضه نصف مليون دونم، كما تمت مساعدة المستثمر اليهودي الفرنسي الأصفر في شراء أراضي حوض الحولة من الدولة العثمانية.

الحكم المصري لبلاد الشام (1832-1841)

من سوء الطالع أن حكم الجيش المصري القصير الذي ساد في بلاد الشام، ومنها فلسطين، ساهم، ربما عن غير قصد، في مساعدة الدول الاستعمارية في إقامة نواة المشروع الصهيوني في فلسطين، وذلك بسبب الصراع بين الدولة العثمانية والحاكم المصري محمد علي باشا للسيطرة على بلاد الشام. وأعلن الحاكم المصري، لإرضاء الدول الاستعمارية والكنائس المسيحية الغربية، أنه لن يفرق بعد الآن بين المذاهب الدينية والطوائف، وسيضمن أمن جميع السكان المقيمين في المناطق، مما عزز نشاط الحركة الصهيونية واستغلالها لحالة الانفتاح وعدم الاستقرار في المنطقة. وكانت النتيجة أن استطاعت الحركة الصهيونية شراء بعض الأراضي وإحضار مهاجرين يهود وإقامة مستعمرات سكنية وزراعية عليها بحجة تطوير المناطق الفلسطينية وإقامة الشعائر الدينية لا أكثر. والحقيقة أن معظم الأراضي الصالحة للزراعة كانت مستغلة بصورة جيدة من الفلسطينيين وليست بحاجة للتطوير كما ادعت المنظمات الصهيونية.

الخلاصة

يمثل كتاب المؤلفة الوعري ثروة هائلة من المعلومات التاريخية الموثقة عن الأحداث التي مرت بها فلسطين خلال الفترة الزمنية (1856-1914) والتي شهدت بدايات الغزو الاستعماري الصهيوني لفلسطين. ويبين الكتاب مدى ترابط العلاقات والمصالح بين الصهيونية العالمية والدول الأوروبية الاستعمارية التي كانت تسعى لتقسيم الدولة العثمانية ووراثتها، وتعمل في الوقت ذاته على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. ويظهر الكتاب أساليب الاحتيال والمراوغة والتزوير التي طبعت أعمال الحركة الصهيونية وتصرفاتها من أجل استعمار الأراضي الفلسطينية، والاستيطان فيها، وتهجير أهلها بحجة أنها أرض الميعاد التي منحها الله لليهود. ويعتبر الكتاب مرجعاً هاماً لكل قارئ يريد معرفة حقائق تاريخ الصراع المستمر حتى يومنا هذا حول احتلال فلسطين وتهويد بيت المقدس، وليعرف القارئ العربي أيضاً أن الظروف والأحداث التي سادت في تلك الحقبة من تاريخ بلاد الشام لم تساعد الفلسطينيين والعرب على إقامة جبهة قوية متحدة لمقاومة مشروع الحركة الصهيونية في فلسطين منذ بدايته في مطلع القرن التاسع عشر◆